لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى ظاهره وكذلك
لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب واما
في المثل فيقدر بحسب المعني واما في البواقي نحو زيد في الدار فتقدر كونا مطلقا
وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال والاستقبال نحو الصوم اليوم
او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد
المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما
ان التقدير اذ كان ان اريد المضي او اذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق فاذا
جهلت المعني فقدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقة
الحال وقال الزمخشري في افانت تنقذ من في النار انهم جعلوا في النار الآن
لتحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن
ما ذكره ابلغ واحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل
ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ولا ينتقل ضمير من المحذوف الا الظرف
والمجرور وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون
على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معموله فكيف يكون
وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا
للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجواز[ه]
ومما يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا اي يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقو[هن]
لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه
عول الزمخشري ورده ابو حيان توهما منه ان الخاص لا يحذف وقال
الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف
المضاف وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يتخرج على التعلق بالكون

الخاص

الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول
او يقتل لا كائن اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضافين اي قتل الحر كائن بقتل
الحر وفيه تكلف تقدير ثلثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين
لا بد له من فاعل ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره
مع المبتدا الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره
نحو واسئل القرية ونظير هذه الاية قوله تعالى ان النفس بالنفس الاية
اي ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع
بالانف والاذن مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الا
حسن وكذلك الارجح في قوله تعالى والشمس والقمر بحسبان ان يقدر يجريان
فان قدرت الكون قدرت مضافا اي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان
وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب
الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة
والمجاز فان الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله تعالى
والمجاز بالنسبة اليه تعالى واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة هي
ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع
والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات
والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقولهم القلم
احد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك وفي الاية وجه آخر وهو ان يقدر
من مفعولا والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تعيين
موضع التقدير الاصل ان يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها
وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو